

تاريخ القبول: 2020/08/07

تاريخ الإرسال: 2020/01/24

تاريخ النشر: 2020/09/20

دور شبكات المؤسسات في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مع الإشارة الى بعض الشبكات في الجزائر.

The Role of enterprise networks in the Internationalization of SMEs With Referring To Some Network in Algeria

أ، خالد دهان.

جامعة محمد خيضر، بسكرة dehanepme@gmail.com

د، محبوب مراد.

جامعة محمد خيضر، بسكرة rayanmourad@yahoo.fr

الملخص:

تعرض هذه الدراسة إلى دور شبكات المؤسسات في تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تعريف هذا النوع من المؤسسات وتحديد أهم المزايا التي يمكن أن تحققها الشبكات في دعم تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الدولية، حيث تم إعطاء لمحة تاريخية عن ظهور الشبكات وتطورها، كما تطرقت الدراسة إلى أبعاد تدويل المؤسسات وذلك في محاولة للوقوف أهم التحديات التي ينبغي مواجهتها في حال كانت هناك خطط للتوسع في الأسواق الدولية.

هذه التحديات أوضحت الدراسة أنه يمكن التغلب عليها من خلال انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعات أو شبكات لديها خبرة ومعرفة

بالأسواق الخارجية، وقد اشارت الدراسة إلى بعض هذه الشبكات في الجزائر مركزة على إيجابياتها رغم أنها تمثل تجربة فتية حتى الآن.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شبكات المؤسسات، تدويل المؤسسات، الأسواق الدولية.

Abstract:

This study investigates the role of Networks in the internationalization of small and medium sized enterprises (SMEs) activities by defining this type of firms and identifying the benefits of networking to establish a commercial presence in foreign markets. A brief history of networks emergence and their development was given. The study also outlines the internationalization dimensions involved in the development of SMEs and challenges facing them for developing an International expansion strategy.

These challenges could be overcome with the involvement of SMEs in groups or networks having knowledge and expertise necessary to have access to new foreign markets. Thus, the study highlighted the advantages of some of these networks in Algeria although it is a young experience so far

Keywords: Networks, internationalization, SMEs, foreign markets.

المؤلف المرسل: محبوب مراد ، الإيميل: RAYANMOURAD@YAHOO.FR

مقدمة:

أصبح الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظاهرة عالمية نظرا لما تقدمه من إيجابيات للاقتصاد الوطني، وفي المقابل ظل دخول الأسواق الدولية حكرا على المؤسسات الكبيرة حيث تمتلك هذه الأخيرة إمكانيات وخبرة كبيرة في مجال التسويق الدولي، ومن أجل استدراك هذه العوامل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وتعزيز قدرتها على المنافسة والعمل بنجاح في الأسواق الدولية أصبح لزاما عليها أن تتقن ادارة مختلف العلاقات التعاقدية الرسمية وغير الرسمية عن بعد، والتعرف على اللوائح والعادات واللغات والثقافات المختلفة، وتطوير حلول مخصصة لجميع الأسواق التي تعمل فيها، ويعتبر تعاون هذه المؤسسات الصغيرة أو انخراطها في شبكات أو مجموعات من بين أهم الخيارات التي يمكن أن تكسبها نقاط قوة جديدة أو تعزز من قدرتها على استغلال الفرص في الأسواق الخارجية.

إشكالية الدراسة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة في حال فكرت في تسويق منتجاتها إلى الأسواق الدولية، فهي بحاجة إلى مواءمة قدراتها المالية، ومواردها البشرية والتسويقية، والتكيف مع التكنولوجيا الحديثة بما يمكنها من التغلب على كل الحواجز التي تتحكم في التجارة الدولية.

في مواجهة التحديات سالفة الذكر، يمكن أن يكون تعاون هذه المؤسسات وإعادة تجميعها في شكل شبكات سبيلا جيدا لمواجهة تحديات تدويل أنشطتها، وتسهيل وصولها إلى الأسواق الدولية، هذا ما تحاول هذه الدراسة توضيحه من خلال طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن أن تساهم شبكات المؤسسات في تدويل نشاط المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال الرئيسي تم صياغة الفرضيات التالية

التالية:

✓ من خلال الشبكات، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها إمكانيات لوجيستية وتقنية ضعيفة أن تلجأ الى استخدام قدرات المؤسسات الأخرى المنتمة الى الشبكة.

✓ تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها خبرة تجارية ضعيفة او معدومة بفرصة التعرف على الفرص التجارية في السوق الأجنبية وذلك من خلال الشبكات.

✓ تسعى الجهات الوصية في الجزائر إلى دعم تجربة شبكة المؤسسات من أجل تعظيم الاستفادة من إمكانيات كل الجهات المنخرطة فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى المساهمة في تحليل العلاقة بين شبكات المؤسسات وعملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل الوقوف على الفرص التي تتيحها الشبكات في مجال التسويق الدولي، كما تهدف الدراسة إلى إعطاء صورة عن التجربة الجزائرية في مجال تدعيم انشاء شبكات المؤسسات.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في دعم إقتصاد العديد من الدول نظرا لقدرتها على البقاء والصمود في مختلف الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى أهميتها في خلق فرص عمل، ففي أوروبا تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99% من المؤسسات، وهي مسؤولة عن 60 إلى 70% من الوظائف، علاوة على ذلك فهي محرك الابتكار في التنمية الاقتصادية.

أما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيخضع للجدل ويختلف وفقاً للسياق الذي طبق فيه، فهناك من يعتبرها نموذجاً مصغراً للمؤسسات الكبيرة¹ ومنهم من يعتبرها ككيان ذي خصوصيات ذاتية²، ومن بين هذه الخصائص هي الطريقة الخاصة التي يتم من خلالها جمع الموارد والخبرات من خلال طريقة تنظيمها على شكل شبكات³.

ومع ذلك، فإن المعايير المستخدمة في معظم الأحيان لتعريفها هي عدد العمال ورقم الاعمال، وفي هذا السياق يمكن أن ندرج التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرفها القانوني التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوارد في الجريدة الرسمية رقم 02 الصادر بتاريخ 23 فيفري 2017 وفي المادة 5 كما يلي⁴ : تُعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات، وتتميز بأنها:

✓ تشغل من 1 الى 250 عامل.

✓ لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

✓ تستوفي معيار الاستقلالية.

من أجل تفادي اللبس الذي عادة ما يحصل عند تداخل معيارين في تحديد حجم المؤسسة فقد أضافت المادة 11 من نفس القانون "إذا صنفّت مؤسسة في فئة معين وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقاً لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الاعمال أو الحصيلة لتصنيفها"، فوفق نص المادة قد نجد مؤسسة تحوي عدد قد يفوق 250 عامل لكن تبقى ضمن تصنيف المؤسسة المتوسطة وذلك وفقاً لرقم الاعمال الذي قد لا يتجاوز 4 ملايين دينار جزائري، وذلك لتفادي تصنيف المؤسسات العاملة في قطاعات تعتبر كثيفة اليد العاملة.

ثانياً: ظهور البنية الشبكية ودورها في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفقاً لـ Snow و Thomas⁵، فإن تطور الأشكال التنظيمية يرتبط بالخيارات

الاستراتيجية للمؤسسات، ففي البداية كانت هناك هياكل توصف بأنها بدائية، حيث أعتبر هيكل المؤسسة الحرفية هو الهيكل النموذجي، ومع الثورة الصناعية الأولى في

إنجلترا أدى التقدم التكنولوجي إلى تغيير في الأسلوب التنظيمي للمؤسسات استنادًا إلى ما يسمى بالهيكل "الوظيفي".

ثم ظهر الهيكل القطاعي في ظل الثورة الصناعية الثانية، واستمرت الحلقة التطورية للصناعة حتى الثورة الصناعية الثالثة وقد تميزت هذه المرحلة بظهور إنتاج صناعي مستمر قائم على خطوط ترانزيتية أفقية، مما أدى إلى بروز الهيكل "الشبكي"⁶ ويمثل التنظيم الشبكي بالنسبة للمؤسسات المنخرطة "نظام منسق للفاعلين غير المتجانسين، عبر تطوير المعاملات القائمة على أساس علاقات تعاونية من أجل السعي الجماعي لتحقيق هدف مشترك"⁷

وهذا هو الحال اليوم مع حاجة المؤسسات لتنظيم نفسها في شبكات للتعامل مع ثلاث ظواهر حديثة نسبيًا وهي: عولمة التبادلات الاقتصادية التي تشجع المؤسسات على التعاون مع الشركاء، التقنيات الجديدة التي تسمح للشركاء بمشاركة المعلومات عن بُعد، تفكيك مركزية القرارات التي تنتج عن تلاشي حدود المؤسسة⁸

يرجح ان تكون هذه الحقائق الجديدة سببا لظهور الشبكات الاستراتيجية التي تمثل مصدرا للكفاءة بالنسبة للمؤسسات، وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة، لدرجة أنها تعزز تقاسم الموارد والمهارات بين الشركاء.

أ- أبعاد تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يميز Saint-Pierre⁹ بين ثلاثة أبعاد للتدويل وهي:

1- التدويل التجاري: ويتعلق بالقدرة على اكتساب حصة في السوق أو منافذ للبيع في الأسواق "البعيدة" وبطريقة تنظم المؤسسات لكيفية حصولها على مشترياتها وإمداداتها، وهو يجمع بين الأشكال التقليدية للتصدير والاستيراد، وأيضا الاستثمار الاجنبي المباشر ووصولها الى المقابلة من الباطن الدولية.

فالمقولة من الباطن في الخارج، أو التوطين بالخارج، أو الاستثمار المباشر، غالبا ما يكون الهدف منها هو سد الثغرات الموجودة في نظام الإنتاج الوطني، حيث لا تتوفر المواد الخام وفقا لمعايير الأسعار والجودة، أو أن تكاليف الإنتاج مرتفعة للغاية، خاصة على مستوى اليد العاملة، وعليه لا تهدف استراتيجيات التدويل في هذا المقام إلى تلبية احتياجات النمو، بل إلى الاستفادة من المزايا التي تقدمها بعض البلدان من حيث التكلفة ونوعية الموارد.

2 - التدويل التكنولوجي: التدويل التكنولوجي هو اعتماد معايير إنتاج دولية، والاستثمار في المعدات والتقنيات عالية الأداء التي تسمح بإنتاج مرن وجيد يتكيف مع متطلبات التجارة الدولية، ولأن مثل هذه العناصر غير متوفرة في الأسواق الوطنية فإن سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وراء المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة هو الذي يدفع في كثير من الأحيان إلى تدويل طرق وأساليب إنتاجها بهدف الحصول على تكنولوجيا أكثر تطورا.

3- التدويل التنظيمي: يجب على المؤسسات أن تكون أكثر "تنظيما" لتكون فعالة في الأسواق الخارجية أو خلال علاقاتها مع الشركاء الأجانب، وهذا ما يدعونا إلى استحضار التدويل التنظيمي، حيث تم تناول هذا البعد من قبل العديد من المؤلفين الذين يناقشون التغييرات التنظيمية المتعلقة بإدارة الموارد والأنشطة في سياقات أكثر تعقيدا¹⁰، ويتعلق الأمر بإيجاد ممارسات جديدة لإدارة الموارد البشرية، اعتماد ساعات عمل مختلفة، تأهيل نظم المعلومات وأنشطة اليقظة، استخدام تقنيات إدارة أكثر تطورا، إيجاد ثقافة وممارسات تشجع على التحديث المستمر لمهارات الموظفين، ترسيخ ممارسات الإدارة التشاركية، التشجيع على تبادل المعلومات¹¹

ب- أشكال الشبكات الداعمة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت العديد من الدراسات أن الاندماج في الشبكات سيمكّن المؤسسة من تدويل نشاطها بنجاح، من خلال التعلم وتطوير فرص الوصول للأسواق الخارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من نقص الموارد والمهارات¹²، حيث تساعد الشبكات اصحاب المؤسسات الناشئة على تحديد فرص الأعمال الدولية وتساهم في تقليل التكاليف والمخاطر، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الدور الذي تلعبه الأشكال المختلفة للشبكات في عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من أهمها:

1- التوطين داخل التكتل الصناعي: قام الباحثون بدراسة الدور الذي يمكن أن يلعبه التموّج داخل التجمعات الصناعية (مثل المناطق الصناعية، الأنظمة الإنتاجية المحلية، العناقيد الصناعية، أنظمة الصناعات الغذائية المحلية ... الخ) في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وظهر لديهم أن المؤسسات المنخرطة داخل المناطق الصناعية الأكثر (شمولية) قد حققت نتائج تصديرية أحسن من مثيلاتها خارج هكذا تجمعات، وتماشيا مع هذه الملاحظة، تشير بعض الدراسات¹³ إلى أن 43.5% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث مناطق في كيبيك (كندا) قد استخدمت التجمعات الشبكية من أجل الاستفادة من مزايا بيئتهم وتطوير قدراتهم دوليا، والتي يمكن أن تعرف بأنها "نظام التعاون المستدام حيث الفاعلين المحليين" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجتمعات المحلية، والمؤسسات العامة أو شبه العامة، ومراكز البحوث الجامعية، والنظم المصرفية، وما إلى ذلك" تعمل معاً لخلق ديناميكية للتدويل، وهكذا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوير قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية من خلال تكامل محلي قوي. وهكذا فإن تموقع

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة داخل كتل صناعي يؤثر إيجابيا على عملية تدويلها¹⁴.

2- **العناقيد (التجمعات):** وفقا لبورتر¹⁵، تتركز التجمعات في منطقة صغيرة نسبيا تحوي مجموعة من الموردين المتخصصين، مراكز الأبحاث والجامعات، تعاونيات، يد عاملة مؤهلة، مؤسسات محلية ودولية وقنوات توزيع وخدمات لوجستية تخدم أسواق دولية¹⁶، وقد تطورت بعضها انطلاقا من شبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو من خلال إرتباط بعضها الآخر بمؤسسة مركزية تتحكم في كامل التجمع (الكلاستر) من خلال ضمان إنشاء مؤسسات جديدة أو جذب الموردين إلى التجمع¹⁷.

على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الموجودة داخل التجمعات (الكلاستر) الوصول بسهولة الى رأسمال المخاطر والى نقل المعرفة، مما يمكن ان يزيد من قدرتها التكنولوجية، بالإضافة إلى ذلك غالبا ما توجد فروع المؤسسات متعددة الجنسيات داخل التجمعات مما يسمح للموقع المشترك بين هذه المؤسسات أن يزيد من اهتمام رجال الاعمال بالفرص في الأسواق الدولية وسهولة التعرف عليها كما أن سمعة المؤسسة الجيدة تسمح ببناء علاقات الثقة مع المؤسسات المحيطة بها، وهو أمر ضروري لتبادل المعلومات أو خلق علاقات أقوى وأكثر تداخا بين الفاعلين¹⁸ وبالتالي يمكن لهذه الروابط تسهيل عملية تدويل المؤسسة الصغيرة من خلال تذليل جهود البحث عن الفرص المتاحة دوليا، وبالمثل يمكن لسمعة التجمع (الكلاستر) القوية أن تساعد في عملية تدويل المؤسسات، خاصة عندما تكون هذه المؤسسات ذات أحجام صغيرة أو متوسطة.

ثالثا: شبكات المؤسسات في الجزائر.

أظهرت التحاليل المهمة بالتوزيع الإقليمي¹⁹ للأنشطة الصناعية في الجزائر أنه حتى عام 2010، لم يكن هناك تجمعات صناعية تمثل وزنا كبيرا نسبيا، باستثناء قطاع الصناعات الغذائية في بعض الولايات مثل بجاية، تيزي وزو، الجزائر، سطيف، وهران إذ تشكل تركيزاً ملحوظاً للمؤسسات الصناعية الصغيرة المكمل للأنشطة الزراعية.

هذا الوضع كان قد شغل السلطات الجزائرية، مما جعلها تشدد خلال المؤتمر الوطني للاستراتيجية الصناعية على أهمية وجود نسيج محكم للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، كما ساعدت دراسة قامت بها وزارة الصناعة حول مفهوم مناطق التنمية الصناعية المتكاملة (ZDII) على رفع الوعي لفكرة الشبكات (تم تبني مفهوم العناقيد أو التجمعات متأثرا بالتجربة الفرنسية، هذه الأخيرة التي حاولت استنساخ التجربة الأمريكية ضمن مفهوم بورتر "الكلاستر")

ويهدف إنشاء مناطق التنمية الصناعية المتكاملة (ZDII) إلى تشجيع التعاون بين المؤسسات مع مراكز البحث والتكوين، لينتقل من مجرد تشجيع التعاون الى تأسيس تجمعات (كلاستر) حقيقة قائمة بذاتها، وهنا يمكن ان نميز بين نوعين من التجمعات او الشبكات، الأولى هي تجمعات تلقائية او عفوية والثانية هي تجمعات سعت الجهات العمومية الى انشائها عبر تدعيم شبكات قائمة او إقامة أخرى جديدة كلياً²⁰

أ- شبكات المؤسسات العفوية.

على الرغم من أن الإحصائيات لا تظهر هذه التكتلات الصناعية العفوية إلا أنه يمكن ملاحظتها في بعض الأماكن مثل بجاية وبرج بوعرييج وكذلك سطيف.

1- منطقة التصنيع الأولى: تقع في وادي الصومام، والتي ترتبط بنشاط الصناعات الغذائية حيث يوجد بالمنطقة أكثر من 60 مؤسسة كبيرة وصغيرة من بينها: دانون جرجرة، ملبنة الصومام، Ramdy أو MolinoGrani تخلق في مجموعها أكثر من 6000 منصب عمل مباشر.

2- منطقة التصنيع الثانية: هي المنطقة الصناعية في برج بوعرييج، والتي تعد واحدة من أكثر المناطق ديناميكية في البلاد، إذ أصبحت عاصمة الإلكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية المنزلية حتى أن غالبية أجهزة التلفزيون أو الثلاجات أو الغسالات أو المواقد أو مكيفات الهواء المصنعة في الجزائر هي مخرجات مصانع المنطقة الصناعية التي لا تبعد كثيرا عن وسط المدينة على مساحة تربو عن 400 هكتار، إن نمو هذه المنطقة يجعل وزارة الصناعة وتدعيم الاستثمار وكجزء من سياستها الصناعية الجديدة تعتمد تحويل برج بوعرييج إلى منطقة صناعية متكاملة، مثل سطيف، عنابة، البليدة، ووهران²¹.

ب- الشبكات المنجزة أو في طريق الإنجاز.

بصرف النظر عن الصناعة الغذائية التي تستضيف التجمعات النموذجية المذكورة أعلاه، تبرز مسألة إقامة الشبكات بالنسبة للمناولة في مجال صناعة السيارات.

1- الشبكة المحتملة في مجال الصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

✓ بدعم من المناطق الصناعية الكبيرة، يمكن تنظيم مجموعات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شكل تجمعات (كلاستر) وإبرام عقود شراكة تكنولوجية، وذلك في ضواحي مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري أين توجد مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، هذه الأخيرة التي تشكلت انطلاقا من

نواة الاتحاد المهني لصناعات السيارات والميكانيك (UPIAM) وذلك بجوار المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية²²

✓ حول المصنع الجديد للتركيب السيارات علامة رينو الجزائر في واد تلييات، حيث تجمع مئات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المحلية المقابلة من الباطن، حيث تم اطلاق دعوة لتشكيل شبكة شراكات حول مشروع رونو الجزائر، المشروع الذي عرف فيما بعد عدة مشاريع مماثلة لتركيب السيارات السياحية والنفعية (بيجو، هينداي، مشروع سوكاف، ...) ما يفتح الباب أمام منطقة الغرب الجزائري في ولايات مثل وهران، تيارت، سعيدة، تسمسيلات لتكون قطب لصناعة السيارات وما يتبعه من مؤسسات مناولة لتدعيم فرع الصناعة الميكانيكية، ما أدى الى انشاء تجمع مكانيك الدقة كخطوة لتفعيل هذه الشبكات وذلك في 2017 بإشراف وزارة الصناعة يضم عشرات المناولين في مجال الصناعات الميكانيكية

✓ تجمع الطاقة الشمسية هي مجموعة من الاشخاص الاعتبارين تم إنشاؤها في 2017 /9 وتتألف من 12 مؤسسة (ALPV، AmimerEnergy، Aurès Solar، BerganEnergy و CondorElectronics و Enie و ER2 و Iris JC و Innova Contracting و Innova Solar و Mekenergie و Sungy) وثلاثة كيانات، اثنان منها للبحث والتطوير (CDER، CRTSE) ووزارة الصناعة والمناجم، يتمحور دور هذا التجمع حول النقاط التالية: إنشاء وتعزيز وتنشيط شبكة من المؤسسات والفاعلين المحليين النشطين في سلسلة القيمة (مكاتب الدراسات، المطورين، موردي المواد الخام، المصنعين، والموردين، والمركبون، والفاعلين في قطاع التكوين المهني، والهيئات والمؤسسات البحثية والجامعية... الخ) الذين يرغبون في المساهمة في تطوير قطاع الطاقة المتجددة.

✓ بالإضافة إلى ذلك، تم نوفمبر 2015 إضفاء الطابع الرسمي على التجمع في قطاع الصناعات الكهرومنزلية والصناعات الإلكترونية والمعلومات²³ في برج بوغرييخ، المذكور أعلاه، من قبل وزارة الصناعة وذلك تحت تسمية تجمع الاقتصاد الرقمي pme-tic، ويضم التجمع كبدائية 32 كيانا، بما في ذلك حوالي عشرين شركة عامة وخاصة، مثل الجزائرية للاتصالات وموبيليس وكوندور، بالإضافة إلى عدد كبير من المؤسسات الناشئة العاملة في الشبكات الرقمية وشبكة الإنترنت وتطوير البرمجيات والإنتاج الإلكتروني.

2- التجمعات في مجال الصناعات الغذائية.

معظم المنظمات المنتجة (التجمعات) في هذا القطاع مدعومة من قبل وكالة GIZ (برنامج DEVED تجمعات الابتكار والتنمية الاقتصادية الإقليمي) من بين التجمعات التي تعتبر نموذجية نجد هناك:

✓ تجمع تحويل الطماطم الصناعية، هذا التجمع مقام أساسا في ولايتي قالمة وعنابة.

✓ تجمع تثمين وتحويل التمور في ولاية غرداية.

✓ تجمع المشروبات ويتكون من أعضاء الجمعية المهنية APAB (الجمعية الجزائرية لمنتجي المشروبات)، والتي تضم أيضا منتجي المواد الأولية وكذلك منتجي لوازم التعبئة والتغليف والخدمات واللوجستيك، حيث يوجد عدد كبير من المؤسسات المنتجة والتي اتخذت من وادي الصومام²⁴ (ولاية بجاية والولايات المجاورة) وكذلك المؤسسات البحثية في صورة جامعة بجاية وكذلك المعهد الوطني للبحوث الزراعية inra، يستفيد هذا النشاط من برنامج DIVECO (برنامج دعم تنويع الاقتصاد في الجزائر).

✓ وأخيرا تجمع زيت الزيتون في ولاية البويرة.

ج- الحضائر الصناعية.

الحضائر الصناعية في الجزائر هو جزء من إستراتيجية وطنية طموحة، تهدف على وجه التحديد الى الالتحام مع مجتمع المعرفة، وإعطاء أولوية مطلقة لتعزيز الصناعة والبحث والابتكار في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتؤدي الى إنشاء العديد من الأقطاب الصناعية الكبرى، ويمكن أن تشكل قاعدة للشبكات الصناعية التي تعمل على نموذج التجمعات (الكلاستر) إذ ينصب الاهتمام على مشاريع الحضائر الخمسة والتي تقع معظمها بالقرب من المدن الكبرى:

✓ الحضيرة التكنولوجية سيدي عبد الله (بالقرب من الجزائر العاصمة) والموجهة الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، بشراكة مع مؤسسة SNVI-Daimler وجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، والمدرسة العليا للتكنولوجيا روية.

✓ حضيرة سيدي بلعباس، ويتركز النشاط فيها حول الإلكترونيات (تكنولوجيا الفضاء والاتصالات)، وتضم مؤسسات مثل: إيني، سيتل، إنتل، أفانترون وجامعات سيدي بلعباس وتلمسان.

✓ المنطقة الصناعية في عين سمارة وواد حميميم (قرب قسنطينة) والموجهة اساسا نحو تكنولوجيا الاعلام والاتصال tic والصناعة الميكانيكية، مع شركاء صناعيين مثل Sofame، Somatel، SOFARE، German، Liebbher، Emo، Etrag وغيرها من الشركاء مثل جامعة قسنطينة.

✓ حضيرة وادي ثلاث (بالقرب من وهران) يتعلق النشاط فيها بالميكانيك. وتضم الفاعلون الرئيسيون-SNVI، Renault، هيونداي، سوفاك، ومقاولي الباطن في مجال الإلكترونيات والكيمياء، البلاستيك، التعدين، وإلى جانب هذه المؤسسات يوجد عدة جامعات مثل جامعة وهران، وجامعة وهران للعلوم

والتكنولوجيا، والمدرسة العليا للعلوم والتكنولوجيا بوهران، و المدرسة متعددة التقنيات.

✓ أخيراً حضيرة بجاية، التي تم الاشارة لها سابقا للصناعات الغذائية، والمتجمعة حول المؤسسات البحثية مثل المدرسة العليا للفلاحة **INA** و **INRAA** المعهد الوطني للبحوث الزراعية و **INRF** المعهد الوطني للبحوث الغابية وجامعة هواري بومدين وجامعة بجاية، ومركز البحث في الصناعات الغذائية، وكذا مخابر ملبنة الصومام وسوفيتال ومجمع ايفري، ومؤسسة سيم وروبية.

خاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن الشبكات تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التطور على المستوى الدولي، فهي تعمل كوسيط أو محفز في تأسيس السلوكيات التعاونية على المستوى الدولي، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نوجزها في ما يلي:

*- توفر الشبكات الموارد اللازمة للبحث عن شركاء دوليين، هذه النتيجة تؤكد التحليلات السابقة التي تشير إلى أن نقص رأس المال والمهارات الإدارية هي أهم القيود بالنسبة أمام تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغالباً ما يكون لدى هذه المؤسسات معلومات محدودة عن الأسواق، وتفتقر العديد منها إلى الخبرة العملية في الأسواق الخارجية.

*- تساعد الشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بناء قنوات إتصال مع الاسواق الخارجية، والتي أظهرت الأبحاث السابقة أنها ضرورية للتوسع الدولي.

*- تعطي الشبكات الشرعية اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن سمعة الشبكة تسمح لهذه المؤسسات بالانضمام إلى شركاء أجنب رفيعي المستوى، في حين كانت ستواجه صعوبة كبيرة في تحقيق هذا الهدف في حال عملت منفردة، هذه

النتيجة تتماشى وتحاليل Zyglidopoulos و DeMartino و McHardy Reid الذين أظهروا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى شبكة ذات بعد عالمي قد تستفيد من التداعيات الايجابية لسمعة الشبكة التي تعمل فيها.

إذن تقدم الشبكات جهات نظر جديدة لتفسير عملية تدويل المؤسسات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عضويتها في هذه الشبكات عاملا أساسياً لتكون قادرة على التطور دولياً آخذين في الحسبان محدودية امكانتها، والحال عند دراسة التجربة الجزائرية في مجال تدعيم الشبكات، حيث تسعى الجهات الوصية الى تدعيم وجود الشبكات القائمة واعطائها الطابع الرسمي والتي برزت حول بعض الاحواض الصناعية خاصة منها الصناعات الغذائية والصيدلانية وجعلها بيئة مواتية لتدعيم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها على تقوية قدراتها التصديرية.

المراجع:

1Mintzberg, H. Le pouvoir dans les organisations. Les éditions d'organisation, Paris.1982,p, 341.

2 Torrès, O. Petitesse des entreprises et grossissement des effets de proximité, Revue Française de Gestion, vol. 3, 4, p,125.

3 Paché, G, L'entreprise en réseau : approches inter et intra-organisationnelles LES ÉDITIONS DE L'ADREG,2006,p43.

4 القانوني التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 02 الصادر بتاريخ 23 فيفيري 2017، ص5.

5Snow et Thomas « Le réseau d'entreprises : vers une synthèse de connaissances», Management International, Note de recherche, 2003, vol. 7, n. 4, p 50.

6 Le Berre, M ; Castagnos, J.C.La gestions des hommes dans l'entreprise : défis stratégiques et outils de décision, PUG, Grenoble. 2003,p78.

7 Edouard S, « Une approche managériale de l'organisation-réseau », Economica, Paris,2004 p. 7-24.

8 Barney, J. « Firm Resources and Sustained Competitive Advantage », Journal of Management,1991, n. 17, 116.

9 Ibid.

10 Terjesen S, O’Gorman and Acs Z J, Intermediated mode of internationalization: new software ventures in Ireland and India, Entrepreneurship and Regional Development, vol 20 N°1, 2008, page 102.

11 2Saint-Pierre J et Perrault J-L, une analyse de l'articulation internationalisation-innovation dans les PME : de la métaphore du jazz à l'apologie de la clarinette, op-cit, page 05.

12 JohAnson, Jan; vAhne, Jan-Erik (2009). “The Uppsala internationalization process model revisited : From liability of foreignness to liability of outsidership”, Journal of International Business Studies, Vol. 40, p1420.

13 JohAnisson,Bengt “Building a “glocal” strategy – internationalizing small firms through local networking”, 39èmeConférenceMondiale del’ICSB : « Les PME/PMI et leurcontribution au développementrégional et international », 27-29 juin1994, Strasbourg

14 belso-Martinez, José Antonio , “Do industrial districts influence export performance and export intensity ? Evidence for Spanish

SMEs' internationalization process", European Planning Studies, Vol. 14, N° 6,2006, p. 801.

15 porter, Michael. "Location, competition, and economic development : local clusters in a global economy", Economic Development Quarterly, Vol. 14, N° 1,2000, p.28.

16 porter, Michael; ketels, Christian ,“Clusters and industrial districts : Common roots, different perspectives”, Edward Elgar Publishing, p.2009, 174.

17libAers, Dirk; Meyer, Martin ,“Highly innovative small technology firms, industrial clusters and firm internationalization”, Research Policy, Vol. 40,2011, p 1429.

18 ColoviC, Ana. Les réseaux de PME dans les districts industriels au Japon, Paris, Editions L’Harmattan. 2010,p...

19 Younes FERDJ ,Le processus d’émergence du cluster en Algérie,criad alger,2015,p6.

20 Paulette POMMIER , Clusters au Maghreb .Vers un modèle de cluster maghrebin spécifique. Etudes & analyses , Institute de prospective economique du méditeranée,2014,p22.

21 Paulette POMMIER, opsit ,p24.

22 Djamila Belkacem,opsit,p166.

23 Direction général de la pme au ministère de l’Industrie de la pme et de la promotion de l’investissement,2017 .

24 Arabi Khelloudja,de l’émergence au pilotage des réseaux comme forme de structuration des territoires: analyse par la proximité et le capital social. Cas de Béjaia, Recherches économiques et managériale, N° 18 Décembre 2015,p5.